بسم الله الرحمن الرحيم

سياســـات بنك السودان المركزي

للعـــام 2020

المحتـــويـات

مقدمة 2

أولاً: أهداف السياسات 2

المحور الاول: الاستقرار النقدي 2

المحور الثاني: الاستقرار المصرفي والمالي 3

ثانياً: موجهات عامة 5

مقدمـــــــــــــة:

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2020 على الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة 2019 والقوانين واللوائح السارية بالإضافة إلى برنامج الحكومة للفترة الإنتقالية، وأهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار موجهات ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام 2020 .

أولا: أهداف السياسات

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام 2020 مستهدفةً تحقيق التالي:

1. الاستقرار النقدي
2. الاستقرار المالي.

المحور الاول: الاستقرار النقدي

1. تستهدف سياسات بنك السودان المركزي للعام 2020 تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التالي:-

أ. استقرار المستوى العام للأسعار للنزول بمتوسط معدل التضخم السنوي في حدود 30%، للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.9%، وذلك من خلال استهداف نمو في عرض النقود بنحو 50% .

ب. استقرار واستدامة سعر الصرف من خلال:

i. تعظيم عرض النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه.

ii. إعطاء مرونه للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصادر.

iii. شراء بنك السودان المركزي للذهب بغرض بناء الاحتياطيات الخارجية.

iv. استعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للأسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج.

2. **استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وتشمل التالي:-**

أ. الاحتياطي النقدي القانوني بنسبة 20%.

ب.تكلفة التمويل في حدود 15% في العام كمؤشر.

ج. عمليات السوق المفتوحة.

د. عمليات النقد الأجنبي.

ه. إحكام دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير.

و. الإقناع الأدبي.

المحور الثاني: الاستقرار المالي

1. **يتبنى بنك السودان المركزي السياسات الاحترازية الكلية مستهدفة التالي:-**

أ. تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بما يضمن زيادة موارده.

ب.خلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا.

ج. توجيه التمويل للقطاعات الانتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص.

د. توسيع قاعدة الشمول المالي بتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير.

ه. تغيير ثقافة التعامل بالأوراق النقدية بتوسيع قاعدة ومجالات استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

2. **يتم العمل على إنفاذ الأهداف أعلاه وفقاً للتالي:-**

أ. **السلامة المصرفية وتعزيز شبكة الأمان المالي**

على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الإلتزام ب:

i.تقوية مراكزها المالية من خلال رفع رؤوس أموالها أو العمل على الاندماج الطوعي حتى تتمكن من المنافسة.

BAR

ii. تنظيم مراكز النقد الأجنبي لإدارة مخاطر النقد الأجنبي.

iii. تطوير نظم وتوسيع قاعدة التأمين على الودائع.

iv. تطبيق الحدود المعيارية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء الاجتماعي.

v. تطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي.

vi. تقوية إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية وتبني سياسات المراجعة المبنية على المخاطر.

vii. تعزيز دور المصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر للمساهمة في الاستقرار المالي.

viii. العمل على تصكيك أصولها الرأسمالية لتنشيط سوق ما بين المصارف.

ix. المساهمة في إنشاء المحافظ التمويلية لتقديم التمويل للقطاعات الانتاجية.

ب. الشمول المالي:

وضع استراتيجية الشمول المالي وتعزيز البنية التحتية ونشر ثقافته. على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للإلتزام ب:

i. تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية مع مراعاة متطلبات أعرف عميلك (KYC).

ii. تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء.

iii. استقطاب المعاملات المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق المعاشات والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيرها لتتم عبر الجهاز المصرفي بالاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

iv. زيادة كفاءة وتنوع الخدمات المصرفية عبر التوسع الرأسي واستحداث خدمات وأدوات دفع آمنة وتسهيل الاستفادة منها.

v. إنشاء شبكات لوكلاء المصارف والدفع الإلكتروني وأذرع التمويل الأصغر خاصة في المناطق الريفية.

vi. توسيع التمويل بالجملة للمصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر.

BAR

vii. رفع رؤوس أموال مؤسسات وشركات التمويل الأصغر وتحسين نظم الحوكمة فيها، وزيادة عدد المستفيدين من التمويل الأصغر بالسماح للمؤسسات بقبول ودائع عملائها.

viii. تهيئة وتعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني للتمكن من تطوير ونشر خدمات جديدة، والارتباط بمنظومة الدفع العالمية، واستكمال الرقم المصرفي العالمي.

ix. تعزيز الحماية والأمان والموثوقية لنظم الدفع، والإلتزام بالمعايير الدولية المنظمة للدفع الإلكترونى.

x. دعم البنية التشريعية لنظم الدفع وتطويرها عبر الأطر القانونية والإشرافية ومراجعة نماذج العمل.

xi. استكمال وتشجيع التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية.

ثانياً: موجهات عامة

لإنفاذ سياسات بنك السودان المركزي على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الإلتزام بالتالي:

1. التطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي.
2. الضوابط الخاصة بالجهات والمجالات والأغراض والصيغ المحظور تمويلها.
3. تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
4. متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي الدولية والعمل على متابعة المستجدات العالمية والاقليمية في هذا المجال.
5. استيفاء متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ التلقائي الموحد لمكافحة التهرب الضريبي.
6. جودة نظم المعلومات والتصنيف الإئتماني.
7. إنفاذ الحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية على أقل تقدير.

BAR

8. مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) في كل محور من محاور هذه السياسة، بعد الاتفاق عليها بين بنك السودان المركزي وكل مصرف على حده.

على جميع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية العمل وفقاً لأحكام هذا المنشور اعتباراً من الأول من يناير للعام 2020، ويعتبر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2018 لاغياً.

صدر تحت توقيعي في يوم الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1441هـ الموافق 31 ديسمبر 2019.

الأستاذ الدكتور/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم

محافظ بنك السودان المركزي